صحيفة «أصوات الضحايا» النشرة الإعلامية الأسبوعية لمناصرة ضحايا الحرب في السودان تصدر عن قسم الإعلام بمنظمة مناصرة ضحايا دارفور، وتعد منبرًا إعلاميًا مستقلًا يركز على: القضايا السياسية والاجتماعية الملحة في السودان. مناصرة ضحايا الحرب، خاصة النازحين واللاجئين في دارفور ومناطق النزاع الأخرى. كشف الانتهاكات وتوثيق المعاناة الإنسانية، والسعي نحو العدالة والمساءلة.

صحيفة أصوات الضحايا
Victims' Voices Newspaper
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور
العدد الخامس عشر

رئيس التحرير:
آدم موسي اوباما
مدير التحرير:
مختار أحمد
إعداد و تصميم: صدام الدوش

البريد الإلكتروني: adam.musa@darfurvs.org | info@darfur.org | واتساب: +249927575005 | +256764605862

اليوم الأربعاء | 1 أكتوبر 2025 ميلادي
| ٩ ربيع ثاني ١٤٤٧ هجري

سياسية .. إجتماعية .. ثقافية

منظمة مناصرة ضحايا دارفور و الأمل الملاذ توزيع مساعدات غذائية شمال و شرق دارفور

منسقية اللاجئين تحديث جديد ١٠٢ حالة إصابة و٣ وفيات وبلغت أكثر من ١٣ ألف إصابة و٥٥٧ وفاة منذ تفشي المرض»

منظمات حقوقية تطالب بالإفراج عن خمسة معتقلين بموجب «قانون الوجوه الغريبة» في السودان

أدانت منظمة مناصرة ضحايا دارفور القصف الذي نفذته طائرة مسيّرة تابعة للجيش، يوم الأحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥م، واستهدف السوق الشعبي بمحلية أبوزبد بولاية غرب كردفان
ص٣

تزايد حالات اختفاء الأطفال في مدينة بورتسودان بولاية البحر الأحمر وعدد من ولايات السودان الأخرى. الظاهرة تمثل «تهديدًا خطيرًا لأمن المجتمع وسلامته، وجريمة جسيمة بموجب القوانين السودانية والاتفاقيات الدولية»،
ص٤

تفشي الكوليرا في دارفور مستمر بشكل مقلق، حيث تم يوم الخميس ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ تسجيل ١٠٢ حالة إصابة جديدة و٣ وفيات، ليصل إجمالي الحالات منذ بدء التفشي إلى ١٣,٢١٥ حالة، بينها ٥٥٧ وفاة.
ص ٢

توزيع مساعدات غذائية لـ٩٧١ أسرة نازحة بمعسكر صابرين- شرق دارفور

«العدد الخامس عشر من صحيفة أصوات الضحايا»

مزمل الغالي / المحامي و المدافع

نفّذت منظمة الأمل والملاذ بالتعاون مع منظمة مناصرة ضحايا دارفور عملية إنسانية جديدة لمعالجة أزمة الغذاء المتفاقمة وسط النازحين بمعسكر صابرين بمدينة الضعين بولاية شرق دارفور. وشمل التدخل توزيع سلال غذائية متكاملة استفادت منها ٩٧١ أسرة، أي ما يعادل نحو ٤,٨١٠ نازحين، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، القادمين من مناطق الخرطوم، غرب كردفان، الجزيرة، الجنينة، نيالا، زالنجي، والفاشر. وأكد الأستاذ الهادي آدم، رئيس معسكر صابرين، أن هذه الدفعة تُعد "الأكبر والأكثر تأثيراً" منذ وصول النازحين إلى المعسكر، مشيداً بالمنظمتين لوقوفهما إلى جانب الأسر في واحدة من أصعب المراحل، داعياً إلى مواصلة الدعم في مجالات الغذاء والمياه والصحة. من جانبها، عبّرت ممثلة النساء بالمعسكر عن امتنانها لما وُصف بأنه "شريان حياة" في وقت يعاني فيه النازحون من ندرة الغذاء وانعدام أبسط مقومات العيش الكريم. وأوضحت المنظمتان في بيان مشترك أن هذا التدخل يأتي في إطار الاستجابة الطارئة للأوضاع الإنسانية الحرجة التي يواجهها آلاف النازحين بشرق دارفور، مؤكدتين التزامهما بمواصلة الجهود الإنسانية، مع دعوة عاجلة لكل الشركاء الدوليين والوطنيين إلى تكثيف الدعم وتوسيع نطاق التدخلات لمواجهة الاحتياجات المتزايدة.

"مناصرة ضحايا دارفور والأمل والملاذ يطلقان نداءً إنسانيًا عاجلًا بعد توزيع مساعدات لنازحي طويلة بشمال دارفور"

أطلقت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بالتعاون مع منظمة الأمل والملاذ نداءً إنسانيًا عاجلًا، عقب تنفيذ عملية توزيع سلال غذائية يوم ٢٦ سبتمبر الجاري لنازحين جدد في معسكر أم ينقور بمحلية طويلة، شمال دارفور. وشملت الاستجابة ٣٠٠ أسرة نازحة، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، الفارين من الفاشر ومعسكراتها (أبوشوك، أبوجا، زمزم) خلال سبتمبر ٢٠٢٥م. وأكدت المنظمتان أن هؤلاء النازحين يواجهون أوضاعًا إنسانية قاسية، أبرزها: نقص حاد في الغذاء والإمدادات الطبية، غياب مواد الإيواء الأساسية، حاجة ملحة لحليب التغذية للأطفال. وأشارتا إلى أن محلية طويلة تستضيف حاليًا ما يقارب مليون ونصف المليون نازح، وهو ما يفوق طاقة استجابة المنظمات المحلية، ويضاعف حجم المخاطر الإنسانية. وبناءً عليه، دعت المنظمتان جميع الجهات الإنسانية المحلية والإقليمية والدولية إلى التدخل العاجل لتوفير المساعدات المنقذة للحياة، بما يسهم في تخفيف معاناة المدنيين في محلية طويلة بولاية شمال دارفور.

توزيع نسخ مجانية من قراءة في قانون اللجوء المصري

أعلنت المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بالتعاون مع هيئة محامي دارفور عن بدء توزيع نسخ مجانية من دراسة قانونية بعنوان "قراءة في قانون اللجوء المصري (قانون لجوء الأجانب ١٦٤ لسنة ٢٠٢٤م)" أعدها المحامي الصادق علي حسن. جاءت هذه المبادرة بدعم كريم من أفراد وكيانات تكفلوا بطباعة النسخ، وذلك لتمكين اللاجئين السودانيين في مصر من الاطلاع على حقوقهم وواجباتهم وفقًا للقانون الجديد. القانون المصري للجوء يضمن لطالب اللجوء واللاجئ حقوقًا أساسية تشمل: العلاج، التعليم، العمل للحساب الخاص، الاستثمار، تملك العقارات، إنشاء الشركات، والحصول على وثائق السفر. كما يكفل حق التقاضي والطعن في القرارات الإدارية أمام القضاء، ويضع في المقابل عقوبات على المخالفات مثل الإيواء غير القانوني أو العمل دون الصفة القانونية.

المجتمع الدولي والإقليمي يتوحد لدعم وقف حرب السودان واستعادة الحكم المدني

في خطوة غير مسبوقة، اتفق الاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي – وهي ثلاث تكتلات إقليمية تضم ١١٤ دولة – إلى جانب الأمم المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأميركية، على دعم خطة المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة، الإمارات، السعودية، ومصر) لوقف الحرب في السودان واستعادة الحكم المدني. وجاء هذا الاتفاق في بيان مشترك صدر الخميس، عقب اجتماع وزاري عقد في نيويورك، طالب جميع أطراف النزاع السودانية باستئناف المفاوضات المباشرة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وأكد البيان استعداد هذه الجهات لاتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، مشدداً على أن معاناة السودانيين التي امتدت لأكثر من عامين ونصف أصبحت لا تطاق، وتشكل تهديداً لمستقبل السودان والمنطقة بأسرها. أبرز القرارات التي تم الاتفاق عليها: دعم خطة الحل التي تقدمت بها المجموعة الرباعية، وتنسيق الجهود الدولية لدفع الأطراف السودانية نحو وقف إطلاق النار ومعالجة الأزمة الإنسانية وتسهيل الحوار السياسي و دعوة أطراف النزاع لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية و العمل على وقف التدخل العسكري من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنع تأجيج النزاع بالإضافة إلى رفض جميع الإجراءات المعيقة للانتقال المدني، والدعوة لعملية انتقالية شاملة وشفافة لاستعادة الحكم المدني الشرعي.

صحيفة أصوات الضحايا
تصدر عن منظمة مناصرة ضحايا دارفور

«من تعرف عليهم؟»

في هذه النافذة ننشر كل حالات المفقودين والمتواجدين والمتوفين خلال حالة الطوارئ الراهنة، لتكون وسيلة للتواصل وملمّ الشمل. نافذة أصوات الضحايا لإيصال الصوت الإنساني وحفظ الحقوق.

زوجته: مودة حسين علي (موجودة في غرب كردفان).
للتواصل: ٠٩٩٤٠٣٨٩٤٩.

١٠/ إسماعيل أحمد رحمة محمد
وصل طويلة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥.
من مواليد كبكابية – حي الصفا.
حالته الصحية غير مستقرة، وبحاجة لأسرته.
أسماء أولاده: رمضان، محمد، زكريا، عائشة، حنان.

زوجاته: فاطنة عبدالله، حواء محمد.
عمل سابقًا كحارس أمن مع أطباء بلجيكا.
تدعو غرفة طوارئ طويلة جميع المواطنين للتعاون في نشر هذه البلاغات، ومساعدة الأسر على الوصول إلى ذويهم المفقودين.
للتبليغ أو الاستفسار، يمكن زيارة موقع الغرفة غرب السوق الكبير أو التواصل عبر صفحتها الرسمية.

١/ الطفلة مديحة جدو سليمان (٥ سنوات)
اسم الأم: نجلاء.
إخوتها: تجاني، مزن، رافي.
مفقودة عن ذويها، ومن يتعرف عليها يُرجى التوجه إلى موقع الغرفة غرب السوق الكبير.

٢/ بلاغ فقدان ثلاثة أطفال:
النجاشي محي الدين آدم إبراهيم (١٣ عامًا).
خليل محي الدين آدم إبراهيم (٩ أعوام).
أحمد صابر محمود آدم (١٤ عامًا) – يتيم، كان مع عمه ياسين محمود آدم عبدالله.
أمهاتهم: دهباية علي أحمد، وزهورا علي.
كانوا يقيمون في تمباسي وحي مكركا سابقًا.

٣/ محمد آدم إسماعيل (الصافي)
مفقود منذ ١ يونيو ٢٠٢٥.
اسم الأم: كلثوم يحيى إسحاق.
مكان السكن: الفاشر – حي السلام جنوب ثم حي الثورة جنوب.

٤/ محمد بحرالدين عبدالله
مفقود منذ يوليو ٢٠٢٥.
اسم الأم: فاطمة نور طاهر.
آخر مكان شوهد فيه: الطريق الرابط بين الفاشر وطويلة.

٥/ الطفلة روعة أحمد حسن (٩ سنوات)
اسم الأم: نورا محمد.
السكن سابقًا: كورما.
توجد الآن في حوزة حواء جمعة محمد – حلة نعمة قرب سنتر (ب) الشيخ سليمان شمين.

٦/ محمد أحمد عبدالله (ذنقه)
من محلية كتم – منطقة جابر.
مبادر في غرفة طوارئ معسكر أبوشوك.
مفقود منذ ٢١ يومًا أثناء تحركه من الفاشر إلى طويلة.
للتواصل: ٠٩١٤٣٠٥٨٢٩ – ٠٩٢٦٢٦٢٩٨٢.

٧/ بلاغ فقدان سيدة مجهولة الهوية
عُثر عليها في طويلة العمدة.
لا تتكلم ولا تحمل أي مستندات تعريفية.
الغرفة تناشد من يتعرف عليها التواصل فورًا.

٨/ بلاغ فقدان مستندات وحقيبة نسائية
بحوزة الغرفة حقيبة نسائية بها مستلزمات، من بينها كرت تطعيم كوليرا باسم إيثار آدم إدريس آدم.

٩/ عمر يحيى حامد جمعة (٣٨ عامًا)
مفقود منذ أحداث معسكر زمزم بتاريخ ٢٠ رمضان.
السكن سابقًا: الفاشر – حي الأهلية.

منسقية اللاجئين: استمرار تفشي الكوليرا في دارفور وسط أزمة إنسانية حادة

منسقية اللاجئين: استمرار تفشي الكوليرا في دارفور وسط أزمة إنسانية حادة

أفادت منسقية اللاجئين بأن تفشي الكوليرا في دارفور مستمر بشكل مقلق، حيث تم يوم الخميس ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ تسجيل ١٠٢ حالة إصابة جديدة و٣ وفيات، ليصل إجمالي الحالات منذ بدء التفشي إلى ١٣,٢١٥ حالة، بينها ٥٥٧ وفاة. وأوضح التقرير أن محلية طويلة تعد من أكثر المناطق تضررًا، حيث سجلت ٥,٦١٦ حالة إصابة منذ بدء التفشي، بما فيها ٨٠ حالة وفاة، فيما سجلت روبيا ٤٧٢ حالة إصابة و٢٧ وفاة، كما تواصل مناطق جبل مرة، بما في ذلك قرى قرلنبنج وكويّا وقوبو وصابون الفقر وكولوبري وتبلة ونيرتيتي وطور وجلدو، تسجيل أعداد إصابات مرتفعة، بالإضافة إلى القرى المجاورة والمخيمات، حيث وصل المرض إلى مستويات قياسية. وفي مخيمات النزوح بالاقليم ، سجلت حالات عديدة في مخيم كلمة (٤٥٩ حالة و٦٤ وفاة)، ومخيم عطاش (٢٧٠ حالة و٥٩ وفاة)، ومخيم دريج (١٦٠ حالة و٤ وفيات)، بينما استمر تفشي الكوليرا في مخيمات زالنجي ومناطقها المجاورة، بما في ذلك مخيم الحميدية والحصاحيصا وكمخيم خمس دقائق وحذرت المنسقية من أن نقص الإمدادات الطبية والمحاليل الوريدية وارتفاع معدلات الإصابة، بالإضافة إلى مشكلات الملاريا، وسوء تغذية الأطفال، والجوع المستشري، يشكل تهديدًا مباشرًا لحياة السكان، خاصة في المناطق المحاصرة والمخيمات المكتظة. ودعت المنظمات الإنسانية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والضمير الإنساني العالمي، إلى تكثيف الجهود لتأمين الوصول الإنساني العاجل والمستدام، بما في ذلك توفير الأدوية والمحاليل الوريدية والمساعدات الغذائية والمياه الصالحة للشرب، وذلك لمنع المزيد من الوفيات بين المدنيين، خصوصًا النساء والأطفال في شمال دارفور والمناطق الأكثر تضررًا من الأزمة. وأكدت المنسقية أن الوضع في شمال دارفور يُعد كارثة صحية وإنسانية مستمرة تتطلب تحركًا عاجلًا قبل أن يتفاقم تفشي الكوليرا ويطال المزيد من المدنيين في المخيمات والمدن المحاصرة.

مفوضية اللاجئين: أكثر من ١٢,٧ مليون نازح ولاجئ خلال عامين من الحرب في السودان

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة الإقليمية لأزمة السودان في ٢٠٢٥ لشؤون اللاجئين أن النزاع المستمر في السودان منذ ١٥ أبريل ٢٠٢٣ أدى إلى نزوح أكثر من ١٢,٧ مليون شخص، مما يجعل الأزمة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم اليوم. وأظهرت الإحصاءات أن نحو ثلث سكان السودان اضطروا للنزوح قسراً، فيما يواجه ملايين آخرون خطر المجاعة، خاصة في مناطق دارفور، ويعتمد أكثر من نصف السكان على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وأوضحت المفوضية أن غالبية اللاجئين السودانيين هم نساء وأطفال، الأكثر ضعفًا في ظل هذه الأزمة. وقالت المفوضية إن الاستجابة تعاني من نقص تمويل حاد بنسبة ٧٩٪، على الرغم من استمرار فرقها في تقديم الدعم للأسر من مأوى وطعام ومياه نظيفة ورعاية صحية. وبحسب المفوضية، عبر أكثر من ٣,٨ مليون شخص حدود السودان إلى الدول المجاورة، خصوصًا مصر وتشاد، فيما تستمر الجهود لتوفير الحماية والمأوى والمساعدات المالية للأسر الأشد ضعفًا لمساعدتها على تغطية تكاليف المأوى والطعام والمياه والدواء. وأشارت المفوضية إلى أن الدعم المالي من المانحين والمتبرعين يعد حيويًا لتمكين الأسر اللاجئة والنازحة من توفير سبل العيش اليومية وضمان استمرار البرامج الإنسانية المنقذة للحياة.

كسلا: احتجاز ٨٣ مدنياً من دارفور بينهم طفل منذ أكثر من عام ونصف دون محاكمة

أعربت منظمة مناصرة ضحايا دارفور عن قلقها البالغ إزاء أوضاع ٨٣ معتقلاً داخل مقر الخلية الأمنية بولاية كسلا – شرق السودان، غالبيتهم من أبناء دارفور، بينهم طفل يبلغ من العمر ١٦ عاماً يُدعى محمد، ينتمي إلى أسرة نازحة فرت من الخرطوم بسبب الحرب، فيما يقضي والده حكماً بالإعدام بحجة تعاونه مع قوات الدعم السريع. وبحسب شهادة من داخل كسلا، فإن الخلية الأمنية التابعة للجيش تحتجز هؤلاء المدنيين منذ اندلاع حرب ١٥ أبريل ٢٠٢٣ داخل مقر قيادة اللواء ٤١ مشاة ومدرسة تابعة له، دون توجيه أي تهم، حيث أمضى بعضهم أكثر من عام ونصف رهن الاعتقال، وآخرون ستة أو ثمانية أشهر. وأشارت المنظمة إلى تعرض المعتقلين للتعذيب، وإجبار بعضهم على العمل كطباخين، من بينهم المعتقل عيسى. ويفتقر المحتجزون إلى الرعاية الصحية اللازمة في ظل تفشي حمى الضنك بولاية كسلا، ما يفاقم الخطر على حياتهم. المنظمة ناشدت مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية التدخل العاجل لتقديم العون القانوني، كما طالبت الجيش والخلية الأمنية إما بتقديم المعتقلين لمحاكمة عادلة أو إطلاق سراحهم فوراً.

منظمة حقوقية تحذر من بلاغات كيدية ضد محامي نيالا وتطالب بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

أعربت منظمة مناصرة ضحايا دارفور عن قلقها إزاء ما وصفته بـ»بلاغات كيدية» صادرة عن النيابة العامة، أُعلن عنها عبر تلفزيون السودان في ٢٢ سبتمبر الجاري، شملت أسماء ٤٩ محاميًا من مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، وُصفوا بأنهم «هاربون من العدالة» ووجهت لهم اتهامات تصل عقوبتها إلى الإعدام، من بينها تقويض النظام الدستوري وشن الحرب ضد الدولة. وقالت المنظمة في بيانها إن هذه البلاغات تمثل «أداة للترهيب السياسي» وتفتقر إلى السند القانوني، معتبرة أن استخدامها يهدد استقلال القضاء وسيادة حكم القانون. كما شددت على أن استهداف المحامين يقوّض حق المواطنين في الوصول إلى العدالة وضمان المحاكمات العادلة. ومن بين المحامين الذين شملتهم القائمة، ذكر البيان الأستاذ محمد عبد المنعم الريح بابكر (السُليمي)، مدير منظمة العدالة والحقوق والتنمية والأمين العام لـ مبادرة دارفور للعدالة والسلام. وفي تصريح للمنظمة، نفى عبد المنعم علمه المسبق بوجود أي إجراءات قضائية بحقه، مشيرًا إلى أنه فوجئ بظهور اسمه ضمن المطلوبين عبر التلفزيون الرسمي. واعتبر أن هذه الإجراءات «كيدية ذات طابع سياسي» وتهدف إلى إسكات الأصوات الحقوقية، خاصة تلك التي توثق جرائم القصف الجوي واستهداف الأعيان المدنية. ودعت المنظمة النائب العام ورئيس القضاء إلى التراجع عن هذه البلاغات «التعسفية»، كما ناشدت مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التدخل العاجل لحماية المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان من الملاحقات غير المشروعة. وأكد البيان أن حماية المحامين ليست فقط التزامًا قانونيًا بل مسؤولية أخلاقية تقع على المجتمع الدولي بأسره، محذرًا من أن السكوت على مثل هذه الممارسات قد يؤدي إلى تكريس الإفلات من العقاب في السودان.

دمج صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خطوة إصلاحية ضمن مبادرة UN80

مع اقتراب الأمم المتحدة من الاحتفال بمرور ثمانين عامًا على تأسيسها، تطلق المنظمة مبادرة إصلاح كبرى تعرف باسم UN80، تهدف إلى إعادة هيكلة المنظومة الأممية وتعزيز فعاليتها. ومن أبرز المقترحات المثيرة للنقاش في هذه المبادرة، دمج صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهة المسؤولة عن قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. الدمج المقترح ينظر إليه كفرصة لبناء كيان أقوى وأكثر تأثيرًا في القضايا المرتبطة بالنساء حول العالم، إذ يمكن أن يحقق تكاملًا في البرامج والسياسات، ويمنح الأمم المتحدة صوتًا أوضح وأكثر نفوذًا في المفاوضات الدولية، كما يسهم في خفض التكاليف الإدارية وتوجيه المزيد من الموارد إلى البرامج الميدانية. لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات ومخاوف من فقدان التخصص الذي ميز كلا المؤسستين، ومن التعقيدات القانونية والإدارية اللازمة لتنفيذه، إضافة إلى احتمال معارضة بعض الدول المانحة خشية فقدان النفوذ أو إعادة توزيع التمويل، فضلاً عن المخاوف من إضعاف العلاقة مع منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية إذا لم يتم التواصل معها بشفافية. وبينما يرى مؤيدو الدمج أنه يمثل خطوة إصلاحية جريئة تعزز حضور قضايا النساء والفتيات على الساحة الدولية، يحذر معارضوه من أنه قد يؤدي إلى تمييع الأولويات وتراجع التخصص. ويبقى التحدي الحقيقي أمام الأمم المتحدة هو كيفية إدارة هذه العملية بدقة، وضمان الشفافية والمساءلة، والحفاظ على هوية كل مؤسسة ضمن الرؤية الجديدة.

ضرورة توحيد رؤي المجتمع المدني حول وقف الحرب

بقلم: الطاهراسحق الدومه
aldooma2012@gmail.COM

تظل منظمات المجتمع المدني في ظل الراهن المأزوم بالحرب الامل الأوفر حظا في بذر بذور الامل بين السودانيين للتوحد نحو هدف مشروع في الدعوة لوقف الحرب... ليس بالمناشدة والترجي لطرفي الحرب لوحدهما بل بالتواصل المباشر مع الاطراف الدولية والإقليمية المؤثرة او ذات الصلة بالازمة السودانية.. منظمات المجتمع السوداني بمختلف تخصصاتها الاوفر علما بما يحدث في الحرب القائمة وتداعياتها الكارثية علي غالبية الشعب السوداني في كافة جوانبه المباشرة وغير المباشرة اي ان ماتقوم به منظمات المجتمع المدني من دعم لوجستي ونفسي ورصد للانتهاكات كافية بعكس تداعيات هذه الحرب بصورة اصدق وأوضح من التنظيمات ذات التوجه السياسي.. علي منظمات المجتمع المدني السودانية ان تنتقل من طلب المساعدات اللوجستية التي تقوم بها لدعم الشعب السوداني من الحرب وآثارها الي توحيد الرؤى في السعي لوقف الحرب عبر الاجتماع المباشر مع المجتمع الدولي والاقليمي والمؤسسات الاممية والإقليمية التي تسعي لوقف الحرب فلهم الفرص للاقناع بصورة اقوي من التنظيمات السياسية... آن الاوان لمنظمات المدني السودانية إن تتوافق وتتقدم الصفوف في تقديم رؤي وافكار مباشرة تؤدي لوقف الحرب اولا وتوقف آثارها المدمرة وتداعياتها التي تزداد فجر كل يوم اثناء تواصل هذه الحرب العبثية... الفرصة تبدو كبيرة في التقاط قفاذ السبق لمنظمات المجتمع السودانية في ظل تراخي او عدم توافق الاحزاب السياسية علي مبدأ كيفية وقف الحرب رغم الجهود التي تبذلها بعض المجموعات السياسية لكنها لاتجد الاذن الصاغية بسبب التصنيف والتنافس السياسي عند دول الاقليم والمجتمع الدولي..

منظمات حقوقية سودانية تطالب بتحقيق دولي وإحالة جرائم الجيش السوداني إلى المحكمة الجنائية الدولية

قدمت اتحادات ومنظمات حقوقية سودانية، خلال الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، بيانات شفهية حذرت فيها من الانتهاكات الجسيمة والممنهجة المنسوبة إلى الجيش السوداني والميليشيات المتحالفة معه، والتي وصفتها بأنها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ففي بيان أمام المجلس، أدان اتحاد منظمات حقوق الإنسان السودانية ما اعتبره استخدامًا متكررًا للأسلحة المحظورة دوليًا، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، على يد قوات الجيش وقوة مسماة بـ»الصياد». وأكد الاتحاد أن هذه الانتهاكات شملت مجازر عرقية، استهدافًا متعمدًا للمدنيين، حصار مناطق سكنية، عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، واعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية. وأضاف البيان أن أكثر من ٣٠ مليون شخص في السودان يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، نصفهم من النساء والأطفال، وفق تقارير أممية. ودعا الاتحاد إلى تعزيز عمل لجنة التحقيق المستقلة، وفرض عقوبات دولية صارمة، وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب. من جانبه، دعا اتحاد مراكز حقوق الإنسان السودانية، الذي يضم ٣٤ منظمة محلية، مجلس حقوق الإنسان إلى إحالة ملف الجرائم والانتهاكات في السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدًا أن الجيش ارتكب، بمشاركة حركات مسلحة متحالفة معه، جرائم تطهير عرقي، عنفًا جنسيًا واسع النطاق، وقتلًا خارج نطاق القضاء، خاصة في دارفور والجزيرة وكمبو، حيث قُتل أكثر من ٧٠٠ مدني في يناير ٢٠٢٥. وطالب الاتحاد بفتح نقاش خاص لتحديد مسؤولية القيادة العسكرية في بورتسودان عن هذه الانتهاكات. كما ألقت منظمة صفر فقر في أفريقيا، بالتعاون مع منظمات سودانية أخرى، بيانًا شفويًا أعربت فيه عن قلقها من استخدام الجيش السوداني والميليشيات المتحالفة معه أسلحة كيميائية وعنقودية وحارقة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، استهدفت مناطق مدنية وتسببت في وفيات وإصابات مروعة ونزوح جماعي وصدمات نفسية. وطالب البيان المجلس بفتح تحقيق جنائي مستقل، وإحالة السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض عقوبات على المسؤولين، إلى جانب تقديم دعم طبي ونفسي عاجل للضحايا. وأكدت المنظمات أن الانتهاكات ليست أحداثًا عرضية بل ممارسات ممنهجة تهدد السلم والأمن في السودان، مشددة على أن السلام لن يتحقق دون عدالة ومساءلة، وأن على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين وإنهاء معاناتهم.

منظمات حقوقية تطالب بالإفراج عن خمسة معتقلين بموجب «قانون الوجوه الغريبة» في السودان

أعربت منظمات حقوقية سودانية ودولية عن قلقها إزاء استمرار اعتقال خمسة مواطنين من إقليم دارفور منذ ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م، بموجب ما يُعرف بـ»قانون الوجوه الغريبة»، معتبرة أن هذه الإجراءات تفتقر إلى أي أساس قانوني أو دستوري وتشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان. وذكرت منظمة نساء كردفان لحقوق الإنسان في بيان أن المعتقلين وهم: بدر الدين أحمد آدم إبراهيم، إبراهيم آدم إبراهيم آدم، موسى أمين إبراهيم آدم، أحمد سليمان إبراهيم آدم، وأبو القاسم أحمد محمد، جرى توقيفهم في منطقة الطواحين – أبو حمد، ويُحتجزون حاليًا في رئاسة شرطة أبو حمد. وأوضحت أن المعتقلين يعملون في التعدين الأهلي للذهب، وخضعوا للتحقيق دون أن تثبت عليهم أي جريمة، غير أنهم ما زالوا رهن الاحتجاز في أوضاع صحية متدهورة، حتى إن بعضهم لم يعد قادرًا على الوقوف نتيجة الإهمال الطبي. وطالبت المنظمة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المعتقلين، والتحقيق في ظروف اعتقالهم ومحاسبة المسؤولين، إلى جانب إلغاء ما وصفته بـ»القانون الجائر» الذي يفتح الباب للاعتقالات التعسفية على أساس الانتماء الجهوي أو القبلي، داعية المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لضمان سلامتهم. من جهتها، قالت منظمة الفجر للسلام والتنمية والعدالة في بيان صادر من السويد إن استمرار احتجاز هؤلاء المواطنين «يمثل انتهاكًا واضحًا للحق في الحرية والأمان الشخصي، وخرقًا لمبادئ العدالة والمساواة أمام القانون». وأضافت أن الاستناد إلى «قانون الوجوه الغريبة» في الاعتقال يُعد ممارسة تمييزية قائمة على الهوية، وهو ما يتعارض مع التزامات السودان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ودعت المنظمة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى التحرك العاجل للإفراج عن المعتقلين الخمسة وضمان سلامتهم، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة حول ظروف اعتقالهم، إضافة إلى فرض رقابة دولية على أماكن الاحتجاز في السودان لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات. وأكدت المنظمتان أن استمرار احتجاز هؤلاء الأفراد بلا محاكمة يُمثل «جريمة قانونية وأخلاقية» تتحمل السلطات السودانية المسؤولية عنها، مشددتين على أن احترام سيادة القانون وصون كرامة الإنسان يشكلان أساسًا لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

مقتل وجرح ٧ مدنيين في قصف مسيّرة للجيش على سوق أبوزبد بغرب كردفان

أدانت منظمة مناصرة ضحايا دارفور القصف الذي نفذته طائرة مسيّرة تابعة للجيش، يوم الأحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥م، واستهدف السوق الشعبي بمحلية أبوزبد بولاية غرب كردفان، بينما كان السوق مكتظاً بالمدنيين. ووفقاً لشاهد عيان تحدث للمنظمة، فإن القصف أسفر عن مقتل وجرح ٧ مدنيين، فيما لم تتمكن المنظمة من الحصول على أسماء الضحايا بسبب سوء الاتصالات في المنطقة. وحمّلت المنظمة الجيش المسؤولية الكاملة عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية. كما أشارت المنظمة إلى تلقيها شكاوى من مدنيين بارتكاب انتهاكات من قبل الجيش وحلفائه في مدينتي بارا والأبيض بشمال كردفان، مؤكدة أنها ستصدر تقريراً مفصلاً حول هذه الحوادث قريباً.

د أسامة العمري مؤسس ورئيس منظمة ابونا ادم الخيرية

خطاب رئيس الوزراء السوداني في الأمم المتحدة: بين ما قيل وما كان يجب أن يُقال

خطاب رئيس الوزراء السوداني في الأمم المتحدة: بين ما قيل وما كان يجب أن يُقال عندما وقف رئيس الوزراء السوداني أمام منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، كنت أتوقع وأتمنى أن يكون صوته صدى لمعاناة شعب بأكمله، وأن يحمل خطابًا يوازي حجم التحديات الوطنية والإنسانية التي يعيشها السودان اليوم. كنت أتمنى أن يبدأ بخارطة طريق واضحة لوقف الحرب، تعكس إرادة جادة في إنهاء النزاع، وتُعيد للشعب حقه في تكوين حكومة مدنية متوافق عليها من كافة السودانيين وتقديم العون الإنساني للجوعي والمحتاجين والسعي لاستعادة الأمن والاستقرار بوقف الحرب بالحوار الجاد الذي لايقصى أي سوداني. وكان من الضروري أن يُعلن التزامًا صريحًا بالعدالة والمحاسبة، احترامًا لدماء الضحايا وحماية لحقوق الناجين. لكن الأهم، كنت أتوقع أن يضع على الطاولة القضايا التي تمس بقاء الإنسان السوداني يوميًا، وهي ليست الحرب وحدها، بل الأمراض والأوبئة التي تفتك بالملايين في ظل انهيار الخدمات الصحية. من الملاريا والكوليرا وحمى الضنك، إلى الفيروسات الجديدة والجراثيم المقاومة للعلاج، مرورًا بالفطريات والحشرات التي تتكاثر في بيئة ملوثة ومهملة. كنت أتمنى أن يوجه نداءً صريحًا للعالم: أن إصحاح البيئة ومكافحة الأوبئة ليست مسؤولية السودان وحده، بل مسؤولية جماعية للبشرية كلها، لأن الجراثيم والفيروسات لا تعرف الحدود. كنت أتوقع أن يتحدث عن الفقر والبطالة اللذين ينهشان المجتمع السوداني، حيث فقد الشباب فرص العمل، وأصبح الفقر بيئة خصبة للجريمة والعنف والتطرف. كان على الخطاب أن يطالب بدعم دولي عاجل لإعادة بناء الاقتصاد، وتوفير فرص عمل كريمة للشباب، وتمكين النساء، وإطلاق برامج تنمية حقيقية تُخرج السودان من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاج. كما كنت أتمنى أن يتحدث عن إعادة إعمار السودان كقضية عالمية، فالسودان بثرواته الطبيعية وموقعه الاستراتيجي لا يخص السودانيين وحدهم، بل هو رئة للمنطقة والعالم. وإعادة بنائه على أسس العدالة والشفافية ليست مطلبًا وطنيًا فحسب، بل ضرورة للاستقرار الإقليمي والدولي. إن الخطاب الذي كان يجب أن يُقال هو خطاب يجمع بين:

- الصدق مع الداخل عبر الاعتراف بالواقع المرير ومعاناة المواطن.
- والجدية مع الخارج عبر طرح رؤية متماسكة للشراكة في مكافحة الأزمات العالمية من أمراض وأوبئة وبيئة واقتصاد.

هذا ما تعمل عليه منظمة أبونا آدم من خلال مشروع الولايات السودانية المتحدة: رؤية سياسية وإنسانية متكاملة تقوم على وقف الحرب، العدالة الشاملة، المصالحة الوطنية، الفدرالية الرشيدة، وإصلاح شامل في الصحة والبيئة والتنمية الاقتصادية. إن السودان اليوم بحاجة إلى قيادة لا تكتفي برفع الشعارات، بل تواجه الحقائق بجرأة، وتدعو العالم إلى شراكة حقيقية ضد الفقر، والبطالة، والأمراض، والتلوث، والجراثيم، وكل ما يهدد الإنسان. لأن بناء وطن معافى هو مسؤولية مشتركة بين السودانيين والعالم أجمع.

توزيع مساعدات غذائية للنازحين في كورما شمال دارفور

نفّذت منظمة مناصرة ضحايا دارفور بالتعاون مع منظمة الأمل والملاذ يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ عملية توزيع سلال غذائية استهدفت نحو ٣٠٠ أسرة (٢,٥٠٠ شخص) من النازحين في وحدة كورما الإدارية بشمال دارفور، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن الفارين من مدينة الفاشر ومعسكراتها (أبوشوك، أبوجا، وزمزم). شارك في عملية التوزيع قيادات المجتمع المحلي والشباب والمرأة، إلى جانب ممثل الشؤون الإنسانية بالمنطقة، الذي عبّر عن تقديره لجهود المنظمتين في دعم النازحين. وأكدت الأستاذة صفاء إسماعيل، ممثلة المنظمتين، استمرار العمل لتوفير مزيد من المساعدات، فيما ناشدت الأستاذة محاسن عبدالله – ممثلة المستفيدين – المجتمع الدولي للتدخل العاجل لسد الاحتياجات العاجلة للنازحين من غذاء ودواء ومأوى. وتبقى الاحتياجات الإنسانية في كورما ملحّة وكبيرة، وسط دعوات لتكثيف جهود الشركاء والداعمين لتخفيف معاناة الأسر المتضررة.

محامو الطوارئ يحذرون من تصاعد اختفاء الأطفال في بورتسودان وعدة ولايات

أعربت مجموعة محامو الطوارئ عن قلقها البالغ إزاء تزايد حالات اختفاء الأطفال في مدينة بورتسودان بولاية البحر الأحمر وعدد من ولايات السودان الأخرى. وأكدت المجموعة في بيان لها أن الظاهرة تمثل «تهديدًا خطيرًا لأمن المجتمع وسلامته، وجريمة جسيمة بموجب القوانين السودانية والاتفاقيات الدولية»، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل. وأشارت المجموعة إلى أنها رصدت أكثر من ٤٠ بلاغًا لاختفاء أطفال دون سن الثامنة عشرة خلال شهر سبتمبر بولايات البحر الأحمر والقضارف ونهر النيل، إضافةً إلى تلقيها مئات الشكاوى من الأسر والمواطنين، وسط مخاوف من تورط شبكات إجرامية في عمليات استغلال أو اتجار بالبشر. وانتقد البيان ما وصفه بـ»تكتم السلطات على هذه الظاهرة وعدم إطلاع الرأي العام على مستجدات التحقيقات». وطالبت محامو الطوارئ السلطات بفتح تحقيقات عاجلة وشفافة، ومحاسبة المتورطين، وتشديد الرقابة الأمنية على الأحياء ومداخل المدن والميناء، إلى جانب توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للأسر المتضررة. كما دعت المجتمع المدني ولجان الأحياء والقيادات المحلية للقيام بدور نشط في المراقبة الجماعية والإبلاغ، مع إنشاء خطوط طوارئ سريعة. وأكد البيان أن «حماية الأطفال مسؤولية جماعية وواجب أخلاقي وقانوني»، مشددًا على أن أي تقاعس أو صمت قد يفتح الباب لانتهاكات جسيمة مثل الاتجار بالبشر والتجنيد القسري والاستغلال

اليونيسف: أكثر من ٦٣ ألف طفل في جنوب كردفان يواجهون سوء التغذية الحاد وسط تفاقم الأزمة الإنسانية

كشفت منظمة اليونيسف عن تصاعد مقلق في معدلات سوء التغذية بين الأطفال في ولاية جنوب كردفان، حيث يواجه أكثر من ٦٣ ألف طفل سوء التغذية الحاد، من بينهم ١٠ آلاف طفل في حالة حرجة تعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم – وهو الشكل الأكثر خطورة وفتكًا. ووفقًا لتقرير المنظمة، فإن الصراع المستمر والحصار المفروض على مدينة كادوقلي حرم آلاف العائلات من الغذاء والدواء والمياه النظيفة، ما دفع الأسر إلى حافة المجاعة. ويبرز في هذا السياق نموذج «زهرة»، وهي أم حامل في شهرها التاسع تعيش مع سبعة أطفال لا يجدون سوى الخضرة المسلوقة كوجبة يومية، فيما يعاني ثلاثة منهم من سوء تغذية حاد. وأشارت اليونيسف إلى أن الوصول إلى الأطفال المتأثرين كان شبه مستحيل طوال الأشهر الماضية، لكن المنظمة تمكنت مؤخرًا من إيصال ٦٣٠٠ كرتونة من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام – وهو معجون فول سوداني غني بالطاقة لعلاج سوء التغذية – إضافة إلى أدوية أساسية، وذلك في أول شحنة تصل إلى المنطقة منذ أكتوبر ٢٠٢٤. وفي مستشفى كادوقلي، بدأ تسجيل الأطفال في برامج العلاج فور وصول المساعدات، حيث بدت بوادر التعافي على بعض الحالات، مثل الطفلة «تاتير» ابنة زهرة البالغة من العمر ثلاث سنوات، التي حصلت لأول مرة على الغذاء العلاجي. وأكدت المنظمة أن استمرار انعدام الوصول الإنساني يهدد حياة المزيد من الأطفال، داعيةً إلى ضمان ممرات إنسانية آمنة ودعم مستدام لإنقاذ آلاف الأسر. وقالت: «بدون وصول مستمر وموارد كافية، سيموت المزيد من الأطفال»، مجددة التزامها مع شركائها بتوسيع نطاق الدعم المنقذ للحياة في السودان.

نداء إنساني من أم جريح في الفاشر وسط تصاعد المعارك والقصف العشوائي

نشرت منظمة مناصرة ضحايا دارفور مقطع فيديو يوثق معاناة المدنيين بمدينة الفاشر نتيجة المعارك المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وما يرافقها من قصف مدفعي عشوائي عبر المدفعية والمسيّرات. في الفيديو، تروي أم مأساة إصابة طفلها في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥م بشظايا في الظهر والصدر والرأس، مما حرمه النوم لعدة أيام. الأم ذكرت أنها لم تتمكن من إجراء صورة أشعة لطفلها لعدم توفر المال، فانتظرت عشرة أيام كاملة. وقد ناشدت عبر الفيديو منظمة مناصرة ضحايا دارفور ومنظمة الأمل والملاذ لتقديم الدعم العاجل، كما وجهت نداءً لجميع أطراف النزاع بضرورة إعلان هدنة إنسانية تتيح للمدنيين النجاة من ويلات الحرب.

منظمة نساء كردفان: الخرطوم بين قصف الحرب ووباء حمى الضنك نداء عاجل لإنقاذ الأرواح

أطلقت منظمة نساء كردفان لحقوق الإنسان بيانًا هامًا حذّرت فيه من الكارثة الإنسانية التي يعيشها المواطنون في الخرطوم وكردفان، حيث يواجه السكان مأساة مزدوجة تجمع بين القصف المستمر جراء الحرب وتفشي وباء حمى الضنك الذي يفتك بالآلاف، خاصة الأطفال والنساء. وأكد البيان أن حمى الضنك لم تعد مجرد مرض عابر، بل أصبحت انعكاسًا لانهيار المنظومة الصحية في ظل غياب الدولة، مشيرًا إلى أن تفكك المستشفيات وتعطل سلاسل الإمداد الطبي وغياب برامج الوقاية وفّر بيئة خصبة لتكاثر البعوض وانتشار العدوى. وأوضحت المنظمة أن الأوضاع في كردفان أكثر خطورة، حيث يعيش النازحون في ظروف بالغة القسوة بلا دواء أو غذاء أو مياه نقية، مما حوّل المنطقة إلى مسرح لمأساة إنسانية تتجاوز حدود الاحتمال. وفي نداء وصفته بأنه «صرخة إنسانية قبل أن تتحول المأساة إلى إبادة صامتة»، طالبت منظمة نساء كردفان المجتمع الدولي، الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية، والمنظمات الصحية الإقليمية والدولية، بالتحرك العاجل عبر توفير الأدوية والمحاليل الوريدية والناموسيات، إطلاق حملات صحية وقائية وتوعوية، دعم مراكز الإيواء بالمياه والغذاء، والضغط لفتح ممرات إنسانية آمنة بعيدًا عن الحسابات العسكرية. وختم البيان بالتشديد على أن المواطن السوداني أصبح اليوم هو الجبهة الأولى في مواجهة الموت، داعيًا إلى إيقاف نزيف الحرب والمرض وإعادة الحق في الحياة الكريمة، محذرًا من أن «التاريخ لن يرحم من يشاهد الكارثة صامتًا».

الأمم المتحدة تحذر من تدهور خطير للوضع الإنساني في الفاشر وكردفان مع تفاقم الصراع والفيضانات

حذّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن الوضع في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، يزداد سوءًا مع استمرار الحصار المفروض على المدينة. وأظهرت صور أقمار صناعية أن السواتر الترابية المحيطة بالفاشر امتدت لأكثر من ٦٨ كيلومترًا، ولم يتبق سوى فجوة صغيرة لا تتجاوز أربعة كيلومترات، مما يضيّق الخناق على حركة الدخول والخروج. كما رُصدت مجموعات كبيرة من المدنيين تحاول الفرار سيرًا على الأقدام من المدينة المحاصرة، فيما أفادت مصادر محلية بتعرض الهاربين للعنف والنهب على الطرق غير الآمنة. وجدد أوتشا دعوته لحماية المدنيين وتأمين ممرات آمنة للراغبين في المغادرة. وفي سياق متصل، أعلنت رابطة أطباء سودانيين وفاة أكثر من ٢٠ شخصًا – بينهم أطفال ونساء حوامل – بسبب سوء التغذية في الفاشر خلال شهر سبتمبر وحده، وهو ما يبرز الحاجة الملحّة لوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين. أما في كردفان، فلا يزال الوضع الإنساني «وخيمًا للغاية»، بحسب الأمم المتحدة، إذ أدى الصراع المستمر إلى حرمان السكان من الغذاء والخدمات المصرفية والإمدادات الأساسية، ونزوح أكثر من مليون شخص منذ اندلاع الحرب قبل عامين ونصف. وتؤكد المنظمة أن المساعدات المحدودة المتاحة لا تواكب حجم الاحتياجات، في وقت بدأت فيه موارد المجتمعات المضيفة بالنفاد. وفي مناطق أخرى، فاقمت الفيضانات الموسمية الأزمة الإنسانية. ففي ولاية الجزيرة، دُمّرت مزارع في محلية جنوب الجزيرة، مما أثر على نحو ١٥ ألف شخص بحاجة عاجلة إلى المأوى والغذاء والدواء. وشدد أوتشا على ضرورة تعزيز الدعم الدولي العاجل لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية المنقذة للحياة في مختلف أنحاء السودان.